منظمات حقوقية: انتهاكات حقوق الإنسان بمصر فاقت التصورات

الثلاثاء 10 ديسمبر 2019 11:12 م

أكدت 7 منظمات حقوقية أن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر فاقت التصورات، داعين للنظر بـ "عين الإنسانية، وضمن إطار الاحترام والالتزام بالدستور المصري والقوانين الوطنية والمواثيق الدولية المُلزمة للحكومة المصرية، إلى أوضاع حقوق الإنسان المتردية، والعمل على تطبيق مبدأ سيادة القانون في كافة الإجراءات والممارسات التشريعية والتنفيذية والقضائية".

وقالوا، في بيان مشترك لهم، الثلاثاء، وصل "عربي21" نسخة منه،: "يحتفل بيوم حقوق الإنسان في 10 كانون الأول/ ديسمبر من كل عام، ويرمز لليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

وأشاروا إلى اختيار الأمم المتحدة هذا العام شعار "الشباب يدافعون عن حقوق الإنسان"، من أجل إلقاء الضوء على "أهمية دور الشباب في التنمية، وأنهم يلعبون دورا حاسما في التغير الايجابي، ولتمكين الشباب بالمعرفة بحقوقهم والمطالبة بها بشكل فعّال يحقق فوائد عالمية".

وأضافوا: "يأتي هذا اليوم وانتهاكات حقوق الإنسان في مصر لا تخفى على أحد، فهي تطال الجميع، ما بين القبض العشوائي والتعسفي والاختفاء القسري وتلفيق القضايا ومحاكمات استثنائية وعسكرية وأحكام جائرة بالإعدام والحبس والسجن وإهمال طبي في السجون وتعذيب وتغريب في ظروف غير آدمية، والقتل فاق التصورات وخاصة داخل سيناء بحجة مقاومة الإرهاب، ونيابة ترفض التحقيق في مئات البلاغات لديها بالانتهاكات التي تحدث".

وتابع البيان: "هذا فضلا عن ظروف معيشية صعبة يحيا بها المواطنون في مصر، وضع التعليم صعب ودون إمكانيات، وكذلك الصحة حرج وبالأخص في المستشفيات بما يصاحبه من نقص في الإمكانيات، ووضع عمال صعب من توقف العديد منهم بلا عمل، بالإضافة إلى أحوال السكن وظروف معيشية صعبة للغاية".

وأردف بيان المنظمات الحقوقية: "لم يسلم الجميع؛ شبابا وشيوخا وسيدات وأطفالا من هذه الانتهاكات، الكل تحت القمع من قبل السلطات المصرية".

ولفت إلى أنه "في خضم هذه الانتهاكات، يظل المدافعون عن حقوق الإنسان يدفعون ثمن دفاعهم عنها في مصر غاليا، فيقبض عليهم وتلفق لهم القضايا وتم حبس العديد منهم".

وزاد البيان بقوله: "لعل ما يحدث من حالات الانتحار للشباب في مصر، هو إنذار خطر لما آلت إليه الأمور فأنى كانت حقوق الإنسان مهدورة، فإن الجميع في خطر داهم".

وشدّد على أن "المساواة، والعدالة، والحرية هي الحصن من العنف واستدامة للسلام، وإننا بحاجة لأن نقف مدافعين عن حقوقنا وحقوق الآخرين، فلا يمكن تحقيق أي تنمية دون النظر لوضع حقوق الإنسان، لأن غياب الكرامة الإنسانية هو المعوق لأي تنمية".

واستطرد قائلا: "إذا أردنا للأوطان النهوض، فلابد من إعادة النظر في كافة الممارسات التي تتسبب في تدهور وضع حقوق الإنسان، والعمل على وأدها بإجراءات تعمل على تطبيق مفهوم المسائلة والمحاسبة، وعدم الإفلات من العقاب لكل من تسبب فيها، والتكاتف والعمل على إيقافها بأسرع وقت ممكن".

ووقع على البيان كل من: مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان، ومركز الشهاب لحقوق الإنسان، ومنظمة السلام الدولية لحماية حقوق الإنسان، ومنظمة إفدي الدولية، ومنظمة هيومن رايتس مونيتور، ومنظمة نجدة لحقوق الإنسان، والائتلاف الأوربي لحقوق الإنسان